

Distr.: General
21 December 2005
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٣٤٢ المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان":

"يرحب مجلس الأمن ببدء الجولة السابعة لمبادرات السلام، فيما بين الأطراف السودانية بشأن دارفور في أبوجا، نيجيريا، وهي المبادرات التي تدور تحت قيادة الاتحاد الأفريقي، ويعرب عن تقديره للاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي وسائر المانحين.

"ويرى مجلس الأمن في المشاركة النشطة لممثلي كل الجماعات المدعوة من حركة/جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، وكذلك أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تمثل جزءا من حكومة الوحدة الوطنية أمرا مشجعا، ويحث الأطراف على مواصلة التعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومع بعثة الأمم المتحدة في السودان.

"ويدعو مجلس الأمن جميع أطراف الصراع إلى الوفاء بالتزاماتها بشأن إبرام اتفاق عادل كامل للسلام دون مزيد من التأخير. ويطالب مجلس الأمن كافة الأطراف بنبذ العنف ووضع حد للفظائع المرتكبة على أرض الواقع، ولا سيما ما يرتكب منها ضد المدنيين، بما يشمل النساء والأطفال وموظفي المساعدات الإنسانية وحفظة السلام الدوليين.

"ويشير مجلس الأمن إلى المطالب الموجهة إلى حكومة السودان وقوات المتمردين وكذلك الجماعات المسلحة الأخرى للوفاء بكافة التزاماتها المشار إليها في قراراته الأخيرة. ويطالب مجلس الأمن، بوجه خاص، حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وحكومة السودان بالتوقف فورا عن ممارسة العنف



والامتنال لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار وإزالة معوقات عملية السلام والتعاون التام مع بعثة الاتحاد الأفريقي، وأن تترع حكومة السودان سلاح الميليشيات وتضعها تحت سيطرتها. كما يطالب بتقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة دون إبطاء.

”ويشير مجلس الأمن إلى قلقه من أن يفضي استمرار العنف في دارفور إلى تداعيات سلبية أخرى في المنطقة، تطال بوجه خاص أمن تشاد. ويدين بشدة في هذا الصدد الاعتداءات الأخيرة التي شنتها عناصر مسلحة في تشاد، ولا سيما الهجوم الذي تعرضت له مواقع الجيش الوطني التشادي في بلدة أدرى في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ويؤيد المساعي الرامية إلى الحد من التوترات على الحدود.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا عزمه على الاستفادة الكاملة من التدابير القائمة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الصادرة بشأن السودان، مما يشمل محاسبة المسؤولين عن العنف وانتهاكات الحظر المفروض على توريد السلاح ومن يعرقلون عملية السلام.

”ويعرب مجلس الأمن عن امتنانه للاتحاد الأفريقي وبعثته في السودان للدور الإيجابي الذي تنهض به قواتها في الحد من العنف والتشجيع على إعادة النظام إلى دارفور.

”ويناشد مجلس الأمن أيضا المانحين أن يواصلوا دعمهم للجهود الحاسمة التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل استئصال العنف في هذه المنطقة التي تشهد معاناة شديدة وتوفير المساعدات الإنسانية الحيوية للملايين من المدنيين المتضررين من الحرب في دارفور وعبر الحدود في تشاد.

”ويرحب مجلس الأمن، في السياق الأعم للأحداث في السودان، بخطوات التقدم الأخرى التي تحققت في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ولا سيما توقيع دستور جنوب السودان وتشكيل حكومة جنوب السودان.“